المصطلح النحوي العربي بين الشكل والوظيفة

د. عائشة عبيزة
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة عمار ثليجي – الأغواط

تعتبر المصطلحات في أي علم من العلوم مفاتيح يتوسل بها الدارسون من أساتذة وباحثين وطلبة لفهم مغالق تلك العلوم والبحث في مجاهلها واستكناه المفهومية ومساراتها التطورية عبر حقائقها، لأن هذه المصطلحات تحمل تجاربها الزمن، وهي الكاشفة عنها قناع الإبهام والغموض.وإذا كانت ألفاظ اللغة عامة تتألف من ألفاظ ومعان فإن المصطلحات تتألف من ألفاظ ومفاهيم.

ومن المعلوم أن كل العلوم تحتاج إلى تدوين مصطلحاتها وتوضيحها للإبقاء على فهمها وإفهامها، ولهذا السبب أبدى العلماء قديما وحديثا اهتماما بالغا بمصطلحات جميع العلوم تقريبا، كلٌّ حسب تخصصه وميولاته، فألّفوا المعاجم الخاصة التي تتناول مصطلحاتهم وما تضمنته من مفاهيم تعكس دلالاتها تلك التي تستخدم فيها، موضحين الفرق بينها وبين معاني الألفاظ التي دلت عليها في اللغة – إن وجدت – رابطين في الغالب بينها وبين ما صارت تدل عليه في الاصطلاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، ذلك أنه كما يقول التهانوي: « أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة، والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل اصطلاح خاص به إذا لم يعلم بذلك، لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا وإلى انغمامه دليلا، فطريق علمه إما الرجوع إليهم، أو إلى الكتب التي جمع فيها اللغات المصطلحة » [1]. وعليه فإن وسيلة الاتصال الأساسية والأكثر أهمية

بين العلماء أو أهل الاختصاص هي المصطلحات، إذ وضعت دوالا على ما تواضعوا عليه من مفاهيم دقيقة ومحددة، لذلك تميزت عن باقي ألفاظ اللغة بخصوصية ألفاظها مما يسوغ الاهتمام بها.

والمصطلحات لا توضع ارتجالا لذلك لابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي [2]، فالعلماء في أي تخصص يختارون من القاموس أو المعجم ما يمكن أن يكون اصطلاحا فتنشأ بذلك علاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي وهو الأمر الذي سأعتمده في هذه الدراسة حول المصطلحات النحوية وتوجيهها من الناحية الوظيفية، ذلك أن تطور الدرس النحوي بكل أشكاله ومستوياته يمكن أن نتتبعه من خلال دراسة مصطلحاته، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعبر عن مفاهيمه وتعكس مناهجه وتطور أفكار أصحابه، ومتى كانت مصطلحاته واضحة ومفهومة كان النحو كذلك، فإذا ابتعدت عن الدقة والشمول قصرت القاعدة النحوية عن تأدية الغرض من وضعها لدى المتعلمين خاصة، بل إن بعض أسباب استشكال مسائله والانصراف عنه تعود إلى هذه الأدوات التي يؤدى من خلالها مما دعا عبد القاهر الجرجاني يرد في كتابه دلائل الإعجاز على من زهدوا في النحو لأنهم يجدون فيه تعقيدا وتكلفا فيقول: « أما النحو فظنته ضربا من التكلف، وبابا من التعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ. فهو فضل لا يجدي نفعا، ولا تحصل منه على فائدة» [3]، وهكذا كثيرا ما يتعرض الدرس النحوي إلى انتقادات سببها غرابة مسائله التي تتجلى من خلال مصطلحات تنحو إلى الغرابة وليس بالضرورة أن تكون شكلية، وهو ما فسّره عبد القاهر الجرجاني أيضا من خلال رده على من ابتعدوا عن النحو وزهدوا فيه، بقوله: « فإن قالوا: إنّا لم نأب صحة هذا العلم، و لم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها،

وفضول قول تكلفتموها، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعايوا بها الحاضرين » [4].

ولعل ما خدم المصطلحات فعلا –وذلك على نحو تطبيقي – في العصر الحديث هو استقلالها بعلم خاص بها، ونقصد به أحد فروع اللسانيات التطبيقية، إذ هو يدرس المصطلحات منذ نشأتها ويتتبع مراحل تطورها، كما يعنى ببيان وسائل نموها وتطورها كما يبحث في سبل توحيدها وذلك في جميع التخصصات والفروع العلمية؛ اللغوية منها وغير اللغوية ؛ وهذا العلم هو علم المصطلح [5]، وإذا كانت مفردات اللغة عموما تحمل دلالات معينة على نحو تستعين فيه بالسياق وما يضفيه من إيضاح لما غمض فيها، فإن المصطلحات وضعت دوالا على مفاهيم دقيقة ينبغي أن تلّم بها وتدل عليها بدقة دون الاعتماد على السياق ولذلك كانت دراستها تستوجب تحديدها وإدراكها في ذاتها مما انعكس على شروط وضعها [6] ومن هنا تأتي خصوصية البحث في المصطلح وجدوى الإلمام به للولوج إلى ما استعصى على الفهم من العلوم على اختلاف طبيعة كل منها.

– موضوع هذه الدراسة – هو مفتاح هذا، والحديث عن المصطلح النحوي لفهم النحو في حد ذاته وهو في نفس الوقت المدخل لإدراك تعقيداته ومشاكل تعلمه وتعليمه، ولذلك فهو يحتاج إلى أكثر من زاوية لدراسته، رغم ما ألف فيه بصفة مباشرة وذلك بجعله عنوانا لها، أو غير مباشرة أي في الكتب النحوية التي لم تقصد البحث فيه وهي في الوقت نفسه تعتبر مصادر له، وإذا كان الأمر كذلك فإن أول ما يجب أن نقف عليه في هذا الصدد هو المنهج الذي اتخذه النحاة القدماء والمحدثون في دراساتهم النحوية، والذي كانت له صلة قوية بنشوء المصطلحات النحوية وفهمها والتعامل بها، لأن النحاة إنما وضعوا هذه المصطلحات لتكون حاملة لما فسّروا به الظواهر اللغوية نحويا شأنهم في ذلك شأن أصحاب الحساب وعلماء العروض، فرغم اختلاف هذه العلوم فهي تشترك في كونها لغة خاصة بالنسبة إلى لغة المجتمع إذ هي تحمل في ألفاظها مفاهيم خاصة

بكل علم تواضع عليها أهل هذا العلم وجعلوها علامات ليتعاملوا بها مع غيرهم من أبناء اللغة من غير المتخصصين، يقول الجاحظ في هذا الصدد مركزا على دور المصطلحات في تعليم هذا العلم والتعريف به – خصوصا علم النحو-: « وكما سمّى النحويون فذكروا الحال والظرف وما أشبه ذلك، لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علم العروض والنحو، وكذلك أصحاب الحساب قد اجتلبوا أسماء وجعلوها علامات للتفاهم » [7].

ومن المعلوم أن المصطلح النحوي في هذا العلم قد نشأ عبر فترات زمنية متلاحقة، ونحن هنا لسنا بصدد سرد التفاصيل التاريخية فذلك مما ألفت فيه كتب كثيرة متخصصة، ولذلك لن نقف إلا على ما له علاقة بالمنهج وما ارتبط به من مشاكل تتعلق بالجانب التطبيقي والتي ترسبت عبر الزمن لتكوّن في الأخير ما يمكن تسميته" أزمة النحو العربي" وهي ترتبط أشد الارتباط بمسار تعليمه وتعلمه بالدرجة الأولى.

ولكي تكون هذه الدراسة حاملة لشيء يمكن تسميته بالجديد في هذا الإطار ينبغي أن نبدأها من تحديد مصطلح "النحو" وموضوعه لدى القدماء لأن ذلك مما انعكس بصورة واضحة على تحديد مسار الدرس النحوي، ولذلك تعددت تعاريفه لدى القدماء فكان منها الموسع الجامع والمضيق القاصر، وذلك على النحو التالي:

ـ عرّفه أبو علي الفارسي بقوله: « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها » [8].

ـ ويقول الشريف الجرجاني: « النحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما.....وهو علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده » [9].

ـــ ويقول ابن جني في باب القول على النحو: « هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُد به إليها » [10].

من خلال هذه التعريفات للنحو نلمح الأثر الذي يخلفه كل تعريف على مسار الدرس النحوي عند من تصدوا للبحث فيه من علماء شكلوا في النهاية تراثا نحويا تتجلى من خلاله كثير من المناهج والاعتبارات العلمية على مرِّ الزمن، وهو ما سنعتمد عليه في هذه الدراسة لتأصيل كثير من المصطلحات التي تأرجحت بين الشكل والوظيفة وبيان أثر ذلك في فهم الدرس النحوي من خلال مسائله.

وأول ما نعرض إليه في هذا السياق هو المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، والذي يعد حديثا عن النحو الفعلي أو الحقيقي الذي بين أيدينا اليوم، إذ قفزت بعض المصطلحات قفزات واسعة على يده حين توسع في إطلاقها أو استبدلها بما هو أدق، فالحركات مثلا كانت محددة عند الخليل، يختص بعضها بالأفعال والبعض الآخر بالأسماء، وهذه بصدور الكلم، وتلك بأعجازها أو أوساطها، فعمد سيبويه إلى (الرفع والنصب والجر والجزم) فجعلها علامات للإعراب مختصة بأواخر الكلمات من أفعال غير متمكنة أو أسماء متمكنة [11].

وهكذا نستدل على ما لحق المصطلح من تغيير من حين لآخر، وذلك أن سيبويه نفسه قد استعمل بعض المصطلحات التي أدرك قرب نهايتها فعبّر عنها بمصطلح آخر، فقد كان يسمي مثلا الصلة حشوا ولكنه شعر بعدم قدرته على الاستمرار[12] فعبّر عنه بقوله: «فكما أن "الذي" لا يكون إلا معرفة لا يكون "ما" و"من" إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهو الصلة، إلا معرفة... وتقول: "

هذا من أعرف منطلقا " تجعل" أعرف" صلة » [13]، كما أن من المصطلحات ما اندثر عند ولادته مثل مصطلحي " الحين والموضع " (الحين والدهر وقد كان يعني بهما ظرف الزمان والموضع الذي كان يعني به اسم المكان) [14]، فقد استخدم سيبويه المصطلحين للدلالة على العنصر النحوي ذاته وهذا مما يمكن أن نستشف منه أن المصطلح النحوي لم يكن مستقرا بعد ولذلك خضع للتغيير وتقبله فكانت مسيرة المصطلح النحوي عبر الزمن مسيرة منهج وفكر علماء أسسوا ما يعرف بعلم النحو، وذلك طبعا مبني على قواعد وأصول يحتكم إليها هؤلاء.

وسنتعرض في ضوء ذلك بالدراسة والتحليل لمصطلحات حظيت بتحديدات مختلفة انطلاقا من المنهج الذي سُلِّط على الظواهر اللغوية المتعلقة بها، فكان منها ما اتسم بالسمة الشكلية ويظهر ذلك في بعض المصطلحات التي اعتمد على الأثر الإعرابي في وصفها (على أنها رافعة أو ناصبة أو جازمة)، ومنها ما وضعه النحاة في سياقه الوظيفي أي باعتبار ما يؤديه من معان نحوية داخل التركيب، وإن كان القدماء لم يجافوا الجانب المعنوي في كل دراساتهم فهم وإن أطلقوا التسمية الشكلية فإنهم في المقابل يقدمون التحديد المعنوي والوظيفي لها كما سنرى ذلك من خلال هذه الدراسة التي تنحو إلى إعادة قراءة المصطلحات النحوية من منظور وظيفي.

1) المسند والمسند إليه:

أول مصطلح سنقف عنده في هذا الصدد هو ركنا الإسناد وما كان لهذين العنصرين من اصطلاح عند النحاة القدماء، باعتبارهما نواة الكلام وأساس التراكيب المفيدة إذ تعددت التسميات التي أطلقت على هذين الركنين بحسب المنطلق الذي أعتمد في تحديده مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التركيبية لهما وبدل أن يكون ذلك ميزة في الدلالة المصطلحية أصبح مدعاة للخلط، وهذا ما لخصه أحد الباحثين المحدثين منتقدا اختلاف المنطلقات لدى النحاة في تحديد ركني الجملة إذ يقول: « ويرجع سبب تعدد تسميات العناصر المتصلة بالمسند إليه

والمسند إلى اختلاف المنطلقات المعتمدة في هذه التسميات وتباينها، فمنها ما يغلب عليه جانب الرتبة كالمبتدأ، ومنها ما يغلب عليه جانب المعنى كالفاعل والفعل، ومنها ما يغلب عليه دور العنصر في عملية التبليغ كالخبر، ومنها ما يقوم على الانتماء إلى قسم من أقسام الكلم كالفعل واسم الناسخ ومنها ما يوهم بأنه قائم على المعنى كنائب الفاعل»[15].

ووفق ما لاحظ محمد الشاوش فإن النحاة لم يلتزموا من هذه المنطلقات إلا طرفا واحدا كما أنهم جمعوا بين أزواج من الوظائف لا ترجع بنا إلى منطلق موحد والحال أنه يجب أن ننطلق في تحديد هذه الوظائف من منطلق واحد وأن نلتزم طرفي ذلك المنطلق وذلك على النحو التالي:

– اعتماد الإسناد يقتضي التزام المسند إليه والمسند.

– واعتماد دور العنصر في عملية الإبلاغ يعين التزام المخبر عنه والخبر.

– واعتماد الرتبة يفرض التزام المبتدأ أو المقدم والمؤخر.

– واعتماد المعنى يعين التزام الفاعل والمفعول...

– واعتماد أقسام الكلم يحتم التزام الفعل، الاسم، الصفة.

– واعتماد نوع العنصر من حيث البساطة والتركيب يقتضي التزام: اللفظ الواحد والتركيب الجزئي وشبه الجملة.

وفي اختيار أحد هذه المنطلقات للالتزام به في تحليل الجملة العربية هناك منطلق الإسناد الذي يعد الشرط الأساسي في تركيب الجملة العربية، فيكون بذلك ما تألفت منه الجملة تحلل انطلاقا منه وهو أمر موضوعي، كما أنه ليس أمرا جديدا على الدرس النحوي أو مبتدعا، ذلك أننا نجد نحاتنا يركزون عليه في تعريفاتهم لعناصر الإسناد التي خصصت بتسميات الفاعل والمبتدأ...إلخ، مما يدل

على أن هذه المصطلحات تعود في النهاية إلى ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وتحليل الجملة انطلاقا منها فضلا عن كونه يخلص الدرس النحوي من كثرة المصطلحات وعدم دقتها في بعض الأحيان فهو يفيد في فهم الوظيفة الأساسية لهذين العنصرين في الجملة والتي تعد العلاقة المحورية في الكلام.

أ- الفعل والفاعل:

يعرف الفاعل في أغلب كتب النحو بأنه اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة [16]، وهذا تعريف اصطلاحي يركز على العلاقة التي تقوم بينه وبين ما أسند إليه، لكن ما يفهم من صيغة (فاعل) هو من قام بالفعل وهذا أبسط وأول معنى لهذه الصيغة في اللغة العربية، فكلمة (قائم) معناها من قام بهذا الحدث، ومعنى (ناجح) من نجح وهكذا...

وهو أمر تنبه له النحاة قديما فتحدثوا عن الفاعل المجازي والحقيقي، والفاعل النحوي والمعنوي، فليس كل فاعل نحوي هو فاعل معنوي، ومن الأمثلة التي لا يتحقق فيها معنى الفاعل قولنا:

- " مات الرجل" فالفاعل الحقيقي هنا هو الله وأصل هذا التركيب:" أمات الله الرجل" لأن الرجل لم يقم بفعل الموت، وإنما أُحدثت عليه معنويا وأسندت إليه وظيفيا.

- "سقطت الأوراق" وتقدير الفاعل الحقيقي هنا مثلا:"أسقطت الرياح الأوراق".

- "ما جاء علي" هذه الجملة منفية والمعنى عدم قيام علي بفعل المجيء فكيف يكون فاعلا لما لم يفعل ؟

– " هل جاء علي" هنا استفهام عما إذا كان علي قد قام بفعل المجيء أم لا، والنسبة الإسنادية لم تتحقق، ولذلك القول بأن "علي" فاعل لا يستقيم ودلالة الاستفهام المستفادة من "هل".

ب- المبتدأ والخبر:

المبتدأ اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به[17]. ويعرف أيضا بأنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد وخرج بـــ(المجرد) نحو "زيد" في "كان زيد عالما "، فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية، ونحو ذلك في العدد واحد اثنان ثلاثة، فإنها تجردت لكن لا إسناد فيها، ودخل تحت قولنا: "للإسناد" ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده، نحو:" زيد قائم"، وما إذا كان المبتدأ مسندا إلى ما بعده نحو: "أقائم الزيدان "[18].

والخبر وفق هذا المنظور هو لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظا نحو:"زيد قائم "، أو تقديرا نحو: "أقائم زيد "[19]. وبعبارة وظيفية أدق الخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة[20]، والقيد ههنا ليس التجريد بل الإسناد، لأنه إذا اعتبرنا أن القيد هو التجريد فهذا لا يميز بين المبتدأ والخبر، ولكن كون المبتدأ مسندا إليه والخبر مسندا.

ونبدأ بتسمية المبتدأ التي توحي للوهلة الأولى بدلالتها على رتبة هذا الأخير، وهو الأمر الذي استدركه النحاة لأن فكرة الرتبة بالمعنى اللفظي ليست مدار دلالة الابتداء الذي قصدوه كما أن ذلك سيتعارض مع تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، فقد جاء في كلام عبد القاهر الجرجاني: « وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى تفسير ذلك أنك إذا قلت: "زيد منطلق" فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له ومنطلق

مثبت به، وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال:" منطلق زيد" ولوجب أن يكون قولهم إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا. وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى للأول، فإذا فجعلتهما مبتدأ وخبرا فقد وجب قلت:" زيد أخوك" كنت قد أثبت بـــ(أخوك) معنى لـــ(زيد) وإذا قدمت وأخرت فقلت:" أخوك زيد " وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لـــ (أخوك) وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير معنى، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم " المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يشك في سقوطه، ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى إذا جئت بمعرفتين ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبرا تارة وتارة بالعكس»[21].

ج- اسم الناسخ وخبره:

لا ينكر أحد من النحاة حقيقة أن كلا من اسم (كان) و(إنّ) مسند إليه وأن خبريهما مسندان في هذا النوع من الجمل، فقد جاء في التعريفات: « وخبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول إن وأخواتها...وخبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول كان وأخواتها » [22]. إلا أن نسبة طرفي الإسناد لأحد النواسخ الذي دخل عليها بالقول "اسمها وخبرها" أمر يوحي بانتقال مرتكز المعنى أو نواة الجملة إليها، وهذا غير صحيح باعتبار بقاء علاقة الإسناد فيهما رغم دخول هذه العناصر اللغوية، كما أن كان وأخواتها تحديدا لم تصل إلى مرتبة الفعل وأهميته الوظيفية إذ يكون مسندا لصلاحيته لذلك، أما النواسخ فهي مجرد أدوات كما جاء في كل كتب النحو وهي تفيد معان بعينها أسلوبية كانت كالتوكيد في النسبة الإسنادية بـــ(إنّ)، أو زمنية كالمضي في نسبة المسند إلى المسند إليه بـــ(كان)، أما طرفا الإسناد فينبغي الاصطلاح عليهما بما يوافق دورهما في الجملة قبل وبعد دخول هذه الأدوات، وذلك بالقول:" المسند إليه (بدل اسم كان أو إن أو أحد أخواتهما) والمسند (بدل خبر أحد هذه الأدوات) ". وليس بصحيح أيضًا ما قد يدّعيه من يحاول أن يجسّد دلالة الناسخ في عمله وأنّ كان إنّما نصبت الخبر لأنها جاءت لتدل على المضي فيه دون الاسم، أو أن (إنّ) إنما نصبت الاسم لأنها وهو تخريج غريب لا يساعد عليه الفهم الوظيفي إتفيد التوكيد فيه دون الخبر للنواسخ ودورها في الجملة العربية.

د- المبني للمجهول ونائب الفاعل:

في إطار الثنائيات التي أطلقت على ركني الإسناد باختلافها في كلٍّ من الرتبة والصيغة والمعنى نجد أن النحاة في إعرابهم لفعل الفاعل على أنه ماض أو مضارع أو أمر دون ذكر الجانب الآخر للصيغة وهو كونه مبنيا للمعلوم، في حين نجد العبارة كاملة في صيغة المبني للمجهول، وهو الأمر الذي يستشف منه عدة قضايا ينبغي أن نناقش بها هذا الاصطلاح على اعتبار أن كلمة "مبني" تعني إسناده وهو

مصطلح أطلقه سيبويه حين عبّر عن العلاقة بين طرفي الإسناد بقوله:« فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك:" عبد الله أخوك"، و"هذا أخوك" »[23].

ولكي نقف على المعنى الدقيق لهذا المصطلح وعلاقته بهذا النوع من التراكيب في اللغة العربية سنتعرض لمصطلح المجهول أولا، وهذا المجهول كما يفهم من عبارة المبني للمجهول هو الفاعل، وحذف الفاعل كما يجمع النحاة ليس دائما لكونه مجهولا ولا لكونه غالبا ما يكون مجهولا، فأول ما تشير إليه الكتب النحوية أن الفاعل يحذف ويقام المفعول مقامه لأسباب[24]:

ـ إما للعلم به، فلا حاجةَ إلى ذكره، لأنه معروفٌ نحو: (وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفًا) [النساء:28]

ـ وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينُه، نحو "سُرِقَ البيتُ"، إذا لم تعرفِ السارق.

ـ وإما للرغبة في إخفائه للإبهام، نحو:" رُكبَ الحصانُ"، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره.

ـ وإما للخوف عليه، نحو: "ضُرب فلانٌ" إذا عرفتَ الضاربَ غير أنك خفت عليه، فلم تذكره.

ـ وإما للخوف منه، نحو: "سُرق الحصان" إذا عرفتَ السارق فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شري مثلاً.

ـ وإما لشرفه، نحو: "عُمل عَملٌ منكرٌ"، إذا عرفتَ العامل فلم تذكرهُ، حفظاً لشرفه.

ـ وإما لأنه لا يتعلقُ بذكره فائدةٌ، نحو ": (وَإِذَا حُيِّيتُمْ بتَحِيَّةٍ) [النساء86]، فذكر الذي يُحَيِّي لا فائدةَ منه، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحيِّي.

ولذلك فتسمية المبني للمجهول هي من باب إطلاق الجزء على الكل، لأن الجهل بالفاعل هي أحد حالات هذا البناء فقط، وإن قصد بالبناء الإسناد كما مرّ فإن هذا الفعل لم يبنى للفاعل بل بني لغير فاعله الذي حذف لأحد الأسباب التي سبق ذكرها، فيبنى إما للمفعول به وهو أحد الأشياء التي تنوب عن الفاعل عند حذفه، أو يبنى للاسم المجرور أو للمصدر بشروط (أن يكون متصرفا ومختصا) أو للظرف المتصرف المختص، ولذلك فالأوضح والأصح أن يقال المبني للمفعول، وذلك للأسباب الآتية:

ـ أن المفعول به هو أولى الأشياء في النيابة.

ـ أن كلمة مفعول فيها إطلاق فقد تعني المفعول به، أو المفعول المطلق أو الظرف وهو المفعول فيه، أما عن الاسم المجرور فهو ينوب دون حرفه فكأنه مفعول به وحرف الجر زائد.

ـ أن مصطلح "المبني للمفعول" جاء ذكره في كتب النحو وهذا إنما يدل على عدم التقيد التام بمصطلح المبني للمجهول، فقد تعرّض الزمخشري لهذا المصطلح في سياق حديثه عن حذف المفعول، فقال في مفصله: « وحذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين:

أحدهما: أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا.

والثاني: أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به » [25]. فقد « شبهه بالفعل إذا بني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفعال، وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل، فصار الفاعل نسيا منسيا، واشتغل الفعل به، وارتفع، وتم الكلام به من غير تشوفٍ إلى سواه »[26].

ونائبُ الفاعل بالضرورة لا يعبر عن وظيفته، إذا كان الفاعل في حد ذاته لا يعبر عنها فهو المسند إليه كما مر معنا، كما أنه في حالة اعتبار الفاعل هو من قام بالفعل حقيقة كما في قولنا: " كلم محمد عليا" إذ محمد هو من قام بفعل الكلام فلا يصح أن نقول في نحو:" كُلم عليٌ "إن "علي" هو نائب عن الفاعل لأن المفعول لا ينوب عن الفاعل في قيامه بالفعل. وعلى هذا فمصطلح المسند إليه أولى لاتسامه بالدقة ولتعبيره عن الوظيفة التي يقوم بها هذا العنصر، وهو ما جاء في بعض كتب النحو، كون نائب الفاعل هو المُسند إليه بعد الفعل المجهول أو شِبْهِهِ، نحو " يُكرّمُ المجتهدُ، والمحمودُ خُلُقُهُ ممدوحٌ ". (فالمجتهد أُسند إلى الفعل المجهول، وهو "يكرم". وخلقه أُسند إلى شبه الفعل المجهول وهو "المحمود" فكلاهما نائب فاعل لما أُسند إليه) [27].

2) الفضلة:

الفضلة هي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة، وليس أحد ركنيها – أي ليس مسندا ولا مسندا إليه – كالناس من قولك: " أرشد الأنبياء الناس "[28]...وسميت فضلة لأنها « عند أهل العربيّة ما يقابل العمدة، كالحال والمفعول ونحوهما مما ليس بجملة مستقلّة ولا ركن كلام »[29] ولأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل في اللغة معناه الزيادة، ويبدو أنّ هذه التسمية قد أوحت إلى بعضهم أنّه يجوز الاستغناء عن هذه الفضلات مع بقاء الكلام مستقيمًا، وهذا وإن كان صحيحًا في بعض التراكيب، فإنّ بعض التراكيب الأخرى تكون الفضلات فيها هي مرتكز الدلالة، بل ولا تتمّ الفائدة إلاّ بها، فلو رُحتَ تستغني عنها أحلت المعنى وصرفته إلى وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ ﴿غير جهته، وذلك كأن تحذف الحال من قوله تعالى: وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ) [الدخان: 38] فيستحيل المعنى إلى نفي خلق الله سبحانه للسماء والأرض وما بينهما، وهو غير المقصود في الآية، إذ المقصود نفي اللّعب في خلق ذلك، وكذلك الشأن في قوله تعالى:

(بل أنتم قوم تجهلون) [النمل: 55]

(بل أنتم قوم عادون) [الشعراء: 166]

(فلا تموتن إلاوأنتم مسلمون) [البقرة: 132]

(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق) [الأحقاف: 3]

(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق) [الحجر: 85]

(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) [الأنبياء: 16]

(وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا) [ص: 27]

ففي هذه الأمثلة لا يمكن الاستغناء عن الفضلة، وذلك لاستحالة المعنى إلى غير جهته كما في (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما...) أو لعدم الفائدة كما في (بل أنتم قوم)، ومن ثم يظهر لنا جليا عدم دقة مصطلح (الفضلات)، وأن الاصطلاح الذي يفي بالغرض هو مصطلح المخصصات الذي يقابل العموم في الحكم بين المسند والمسند إليهن أو المصطلح البلاغي المقيدات التي تقابل الإطلاق المفهوم من العلاقة الإسنادية.

3) إنما:

والتحليل النحوي لهذه الأداة عند معظم النحاة أنها" كافة ومكفوفة "، ويقصدون بذلك أن (ما) هي الكافة إذ تمنع (إن) من العمل، كما أن (إن) هي المكفوفة _ لأنه من المفروض أن تكون ناصبة لما بعدها _ وهذا الأمر على وضوحه في أذهان النحاة لا يعكس المعنى الذي جيء بهذه الأداة لأجله، وهو أمر تحدث عنه البلاغيون والمفسّرون في كتبهم وهو القصر، إذ تقصر (إنما) الصفة على الموصوف أو المسند على المسند إليه وهو أحد أشكال التوكيد في اللغة العربية.

وهذا الإعراب ــ الذي صار بمثابة الاصطلاح ــ مع ابتعاده على المعنى لا يعكس الشروط التركيبية لهذه الأداة فهي غير مختصة بالأسماء، إذا كانت إن تدخل على الأسماء فتتطلب نصبها وهو أمر متاح نظرا لعدم دخولها على الأسماء، فإن (إنما) تدخل على الأفعال فهل كانت (إنّ) ستنصب الفعل فكفتها (ما)؟ كما أن (إنّ) كما هو معروف ما كانت لتدخل على الأفعال أبدا. وهو موضع اختصت به (إنما) كما جاء في النصوص الفصيحة، من ذلك الأمثلة التالية في القرآن الكريم:

– (إنما يأمركم بالسوء والفحشاء) [البقرة: 169]

– (إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله) [البقرة: 173]

– (إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا) [آل عمران: 155]

– (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا) [النساء: 10]

4) كان وأخواتها (الأفعال الناقصة):

تعرب هذه العناصر اللغوية على أنها أفعال ناقصة مع ربطها بصيغها (ماض أو مضارع) ماعدا "ليس" التي تعد جامدة، وفي إعرابها هذا نظر لأن تحديدها على هذا النحو يتنافى مع ما تؤديه من وظيفة في الاستعمال التي تُعد أقرب إلى الأدوات منها إلى الأفعال، فهي تدخل معنى الزمن على الجملة ككل، ولذلك تعتبر أحد القرائن اللفظية التي تدل على زمن الجملة العربية.

وإذا تأملنا إعرابها الذي يعد تعريفا اصطلاحيا لها لوجدنا أنه يتعارض مع المعنى العام في بعض الجمل خصوصا إذا تعلق الأمر بالاستعمال القرآني لها، وذلك في نحو قوله تعالى:

- (وكان الله عليما حكيما) [النساء: 17]

] - (وكان الله على كل شيء مقيتا) [النساء: 85

] - (وكان الله غفورا رحيما) [النساء: 96

فإعطاؤها نفس الإعراب مع "كان" التي في مثل قولنا:" كان الجو باردا "، وذلك بإنها " فعل ماض ناقص " لا يُعد بيانا للمعنى في هذه الجملة والآيات السابقة، وهو أمر يتنافى مع حقيقة الإعراب وكونه يعني بيان المعنى للعناصر اللغوية. وعلى هذا ينبغي تحديد كان وأخواتها وظيفيا ليتأتى فهمها ومن ثم توظيفها معنويا وبدقة في الاستعمال، فتعرب على أنها "أدوات " لكونها تؤدي وظيفة في غيرها، وأن هذه الوظيفة تختلف من استعمال إلى آخر، وهو أمر معروف في الأدوات التي تتميز بتعدد معانيها الوظيفية.

5) إن وأخواتها (الحروف المشبهة بالفعل) :

هذه زمرة أخرى من الأدوات اشتركت من الناحية التركيبية فلا تدخل على الأفعال أبدا، كما أنها تعمل النصب في اسمها والرفع في خبرها عكس كان وأخواتها، وهذه ملاحظة دقيقة من النحاة، إلا أن مصطلحاتها لا تفسر بدقة المعنى الذي دلت عليه في الجملة فهذا المعنى لم ينكره النحاة بل جاء عند الحديث عنه في أبوابها بدقة، وعليه يجب أن يذكر في إعرابها حتى يكون الإعراب تفسيرا للمعنى، وقد سميت هذه المجموعة من الأدوات بالحروف المشبهة بالفعل فعندما نقول "إن" حرف مشبه بالفعل يفترض أن نعرف أي فعل بالتحديد فضلا عن الشبه في عمل النصب. ولعل ما يساعد في اختيار العبارة الملائمة لهذه الأدوات تعدد تسمياتها (من خلال الإعراب) فقد أعربوها حرف نصب مع زيادة المعنى المقابل لكل منها وذلك على النحو التالي:

- إن: أداة نصب وتوكيد.

- لعل: أداة نصب وترج.

- ليت: أداة نصب وتمن.

- لكن: أداة نصب واستدراك.

- كأن: أداة نصب وتشبيه.

6) حروف الجر:

أطلقت تسميات ثلاث على هذه الحرف، وهي حروف الخفض أو حروف الجر أو حروف الإضافة، رغم أن ما اشتهرت به هو حروف الجر، وقد استعمل سيبويه هذه المصطلحات بصورة متداولة إذ نجده يستعمل في النص الواحد حروف الجر ويعقب بقوله " حروف الإضافة " أو العكس مما يفهم منه عدم إيثاره لمصطلح دون آخر، يقول مثلا في أحد فصول كتابه: « وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول:" اخترت فلاناً من الرجال"، و"سميته بفلان"، كما تقول:" عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها"، و"أستغفر الله من ذلك"، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة »[30].

ولكي يكون المفهوم الذي تحمله التسمية دقيقا ويفيد في فهم استعمال هذه الحروف ينبغي أن يعتمد فيها (أي التسمية) على الوظيفة التركيبية التي تؤديها في الجملة، إذ هي حروف لها دلالة في غيرها تتمثل في الإضافة وهي وظيفة سياقية تركيبية لا يمكن أن تؤدى في اللغة العربية إلا بواسطة هذه الحروف حاملة في نفس الوقت دلالة خاصة بكل استعمال وهو ما يمثل تعدد المعاني الوظيفية لحروف الإضافة، ذلك أن معنى الإضافة المفهوم منها ليس كل ماتدل عليه وغن كان يعد المعنى العام الذي تقوم به في الجملة.

7) الحروف (حروف المعاني):

إن مصطلح الأداة استعمل لدى القدماء (وهو مصطلح كوفي) في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني [31] إذ لا فرق بينهما فكثيرًا ما يُعبّر بأحدهما مكان الآخر، سواء تعلّق الأمر بما انبنى من حرف واحد، أو بما انبنى من أكثر من ذلك، فهذا ابن جنّي مثلاً يذكر في هذا الصدد أنّ اللاّم في نحو: "المالُ لزيد"، ليست مبنيّة في الكلمة، وإنّما هي أداة عاملة فيها الجر، بمنزلة (من)، و(في)، و(عن)[32]، فجعل اللاّم – رغم أنها مكونة من حرف واحد- أداةً. وجاء في لسان العرب أن الحرف هو: « الأَداة التي تسمى الرابطة لأَنها تربط الاسمَ بالاسم والفعلَ بالفعل، كـــ(عن) و(على) ونحوهما. قال الأَزهري: كلّ كلمة بُنِيَتْ أَداة عارية في الكلام لتَفرقة المعاني واسمُها حرفٌ، وإن كان بناؤها بحرف أَو فوق ذلك، مثل (حتى)، و(هل)، و(بَلْ)، و(لعلّ) » [33]. وسمّى أهل العربيّة أدوات المعاني حروفًا، لأنّ الحرف هو حدّ الشيء وطرفه، فلمّا كانت هذه الأدوات تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، صارت كالحروف والحدود له [34]، ويستعمل مصطلح الأداة عند المحدثين ليشمل الحرف الذي جاء لمعنى وأكثر، ولذلك نجد أنه من الأليق وظيفيا اختيار مصطلح الأداة على مصطلح الحرف وذلك لسببين:

أولا- إن استخدام مصطلح الأداة بدلا من مصطلح الحرف يمكن من التفريق بين الحرف الذي جاء لمعنى في غيره وهو المقصود هنا، والحرف الذي يتكون منه الكلم كحرف الثاء في (ثم) وفي (إيثار)أي حرف المبنى ؛ وإن قيل إن النحاة قد تداركوا ذلك وقالوا حروف المعاني لأنها تدل على معنى في غيرها وهذا تمييز لها من الحروف، فيكفي أن نرد بأنّا نؤثر مصطلح الأدوات وظيفيا لأنه أكثر اختصارا من حروف المعاني التي تقابلها [35].

- إن الأداة تشمل الحروف والأسماء وغيرها مما يصح أن نقول عنه إنه يؤدي معنى في الجملة، وهذه وظيفة لا تقتصر على الحروف فقط بل قد تؤدى ببقية أقسام الكلم كما هو الأمر في أسلوب الاستفهام الذي يؤدى بحرفين وعدة أسماء

وكلها عناصر تؤدى معنى أسلوبيا واحدا هو الاستفهام، وكذلك الأمر بالنسبة لما يسمى بالأفعال الناقصة التي تؤدي وظيفة زمنية في الجملة.

8) اصطلاحات (الماضي، والمضارع، والأمر) :

ينقسم الفعل – كما هي عبارة النحاة – باعتبار دلالته الصرفية إلى ماض ومضارع وأمر، فالماضي ما دل على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي كجاء واجتهد وتعلم، والمضارع ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال مثل: (يجيء ويجتهد ويتعلم)، والأمر ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام مثل: (جيء واجتهد وتعلم) [36].

وهذه كما نلاحظ مصطلحات غير متناسقة، إذ الماضي – كمصطلح – له دلالة زمنية، والمضارع له دلالة المشابهة لصفة الفاعل في الحركات والسكنات، والأمر له دلالة حدثية. ولذلك ينبغي الإشارة إلى هذه المصطلحات الخاصة بالأفعال في اللغة العربية إشارات تبرز وظائفها وخدمتها للمعنى أولا وأخيرا، فلا نكتفي بالقول مثلا فعل مضارع ؛ لأن هذا التحديد يقوم على أساس المشابهة بين هذا النوع من الأفعال وبين قسم آخر من أقسام الكلم وذلك كونه يقبل علامات هذا الأخير كما جاء في تفسير النحاة لتسميته بالمضارع قولهم مثلا: « وهذا الفعل المضارع إنما أعرب لمضارعته الأسماء وهو مرفوع أبدا لوقوعه موقع الاسم حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه » [37].

وهو بذلك لا ينبني على بيان وظيفة ولا يستند إلى معنى، لأن معنى المضارع هنا أنه ضارع صفة الفاعل في الحركات والسكنات، ثم إن هذه التسمية لا تتناسب في قليل ولا كثير مع المعنى الصرفي للفعل ولا مع وظيفته في الجملة أو الكلام. كما أنه في مطلق الأحوال لم يضارع الاسم في معناه ولا في وظيفته وهو الأمر الذي ينبغي أن نتقيد به في تسمية هذه العناصر اللغوية للمحافظة على فهمها وتوظيفها في الكلام.

أطلق عليه القدماء اسم "الفعل الماضي"، لأن هذه التسمية فيها إشارة إلى زمنه مجسدا في تسمية – وإن كان بسيطا –فحسب وهيهات أن يكون هذا المعنى في –المضارع. وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح الفاعل لأنه قد لا يفعل الفعل ومع ذلك يسمى فاعلا. والذي يقترح في شأن –النفي والاستفهام والمجاز مثلا هذه المصطلحات ما نادى به بعض القدماء وبعض المحدثين من تسمية الفعل من الناحية الوظيفية ماضيا كان أو مضارعا مسندا والفاعل مسندا إليه.

9) الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

إن تسمية هذا النوع من الجمل بالتي لا محل لها من الإعراب على أساس أنها لا تؤول بمفرد كالجمل التي لها محل جعل هذا القسم من الجمل يفهم على أنه لا دور له في الكلام فكانت العبارة المعهودة في كثير من التعابير التي ترصد ما لا دور له بأنه لا محل له من الإعراب وهو أمر يتنافى والفهم الصحيح لها ذلك أنها تشكل الأصل في الجمل كما يقول ابن هشام[38]، ومما يمكن أن نؤكد به ذلك أن أغلب هذه الجمل لو حاولنا حذفها من الكلام لكان ناقصا أو خرج عن كونه كلاما، مثال ذلك جملة صلة الموصول التي لا محل لها من الإعراب، إذ لا نستطيع أن نقول: " جاء الذي" فقط بل يستدعي هذا التركيب ليكون جملة أن نأتي بصلة الموصول والتي تعد أساسية في هذا التركيب لأن الموصول لا يمكن أن يفيد دون صلته، وكذلك الأمر بالنسبة لجملة جواب القسم التي هي الأصل في تركيب القسم فلا يكون كلاما قولنا:" والله " أو " أقسم بالله" إذا لم نأت بعد بالجملة التي نقسم عليها والتي هي مدار الكلام وما جملة القسم إلا توكيد لها وإن كان أعلى درجات التوكيد.

بل إن هناك من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ما لا يمكن أن نتصور الكلام بدونه، ولا يمكن أن ينشأ تواصل بين المتكلمين لو حاولنا عدم استعماله ونعني بذلك الجملة الابتدائية (فهل يعقل أن نتكلم دون استعمالها فأي جملة). ولذلك فالقول بالوظيفة التي !تستخدم أولا وفي بداية الكلام هي ابتدائية ؟

تؤديها أولى من ذكر الإعراب الذي قد يشكل خلطا انطلاقا من تحديده لمثل هذه المصطلحات، ومن ثم ينبغي أن نحددها على أساس وظائفها في الكلام فنقول: " وظيفة صلة الموصول، وظيفة جواب القسم...إلخ بالإضافة إلى وظائف الجمل التي لها محل: وظيفة الحال، وظيفة المسند...إلخ.

وإذا كان للمنهج دور في نشوء المصطلحات النحوية فهذا أمر يدفعنا إلى التفكير في منهج يقوم على المعنى والمبنى معا دون إهمال لأحدهما والتركيز على الآخر، مما يفيدنا في تعليمية النحو العربي الذي يشكل فيه المصطلح مركز الإشكالية في فهم مسائله وتتبع أبوابه لدى المتعلمين ممن ليسوا من أهل التخصص، إذ يعتمدون في فهم قضاياه على ما يستفاد من تعابير اصطلاحية نحوية، ولذلك هم بحاجة إلى مصطلحات تفي بغرض المعنى والمبنى لتبين القضايا اللغوية في حقيقة استعمالها.كما أن النحو ليس لأهل الاختصاص فقط وإنما هو العلم الذي به يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطقَ بها وإن لم يكن منهم.

مصادر البحث ومراجعه:

- الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. دمشق. ط2. 1965.

- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ت: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية.بيروت.لبنان.1998. ط1.

- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز.ت: محمد عبد المنعم خفاجي. مكتبة القاهرة. ط1. 1969.

- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح. دار غريب، القاهرة.دون ط.

- الجاحظ، البيان والتبيين. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.

- أبو علي الفارسي، التكملة، ت: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1984.

- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1983.

- سيبويه، الكتاب. ت: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل.بيروت، لبنان. ط 1. 107/2.

- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، الموقف الأدبي. العدد 136/135.

- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.ت: عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب.القاهرة. 1982.

- ـــــ، شرح قطر الندى وبل الصدى.ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة. 2009.

- ـــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ت: محمّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. 1995.

- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية. دار الجوزي. القاهرة، بيروت. ط 1. 2010.

- الزمخشري، المفصل في علم العربية. دار الجيل. بيروت، لبنان. ط 2. ص 53 ــ 54.

- ابن يعيش، شرح المفصل. ت: إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون.دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.2001.

- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب. ت: حسن هنداوي. دار القلم. دمشق.ط2. 1993. 1 / 120.

- كتاب اللمع في العربية. ت: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت.1972.

- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1982.

- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. دار الرائد العربي. بيروت، لبنان. ط3. 1986.

- ابن منظور، لسان العرب. دار صادر، بيروت. ط1.

الهوامش: